المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 10-09-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 15845
المسلسل : 83

بفرضها لشروط وتنظيمات جديدة مخالفة للأنظمة

الإمارات تكبِّد المصدِّرين السعوديين للتمور خسائر تتجاوز ٢٠٠ مليون

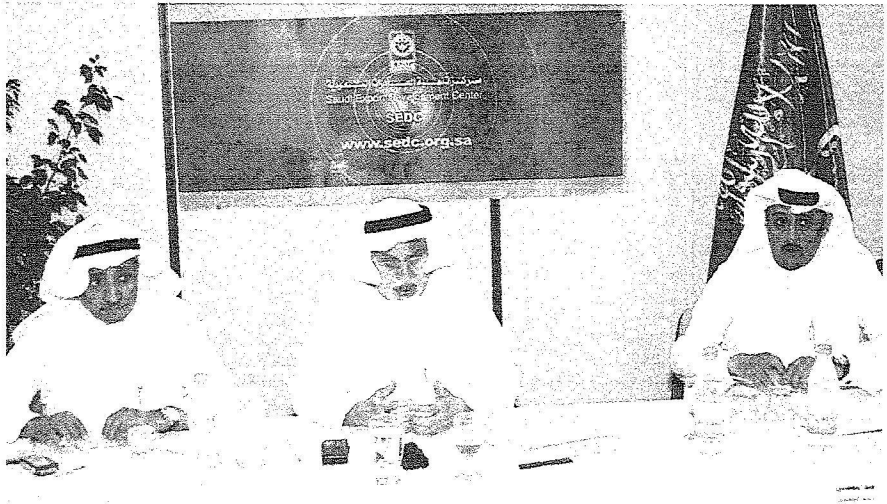

الزامل خلال المؤتمر الصحفي

تصوير: حسن ابراهيم

مفوض الفرهود - الرياض

يواجه مصدرو التمور في المملكة خسائر تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون ريال نتيجة لإقرار دولة الإمارات العربية المتحدة تنظيمات جديدة لاستيراد التمور. وقال الدكتور عبدالرحمن الزامل رئيس المجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدة ظهر أمس بمقر مجلس الغرف التجارية بالرياض إننا فوجئنا بقرار صادر من الإمارات أقرت فيه وزارة الزراعة الإماراتية تنظيمات واشتراطات جديدة لاستيراد التمور موضحا ان اهم تلك الشروط تتمثل في الحصول على إذن استيراد مسبق للتمور والشرط الثاني هو ان يتم تعبئة التمور وتغطيتها بالشوكولاته وذلك خلال الفترة من ١٥ يوليو وحتى نهاية شهر نوفمبر.

وأضاف: تعتبر هذه الفترة الموسم الرئيسي للتمور، مشيرا الى ان هذين الشرطين صعب جدا تحقيقهما وخاصة لصغار المصدرين إضافة الى ان هذا الإجراء مخالف لنظام مجلس التعاون وكذلك مخالف لأنظمة منظمة التجارة العالمية وأشار الزامل الى ان مركز تنمية الصادرات السعودي

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 10-09-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 15845
المسلسل : 83

بدأ بمخاطبة مصلحة الجمارك ووزارة المالية لحل هذه الإشكالية الكبيرة والتي قد تسبب خسائر كبيرة للمصدرين السعوديين خاصة وان الإمارات تعتبر اكبر دولة مستورة للتمور من المملكة وتشكل ما نسبته ٨٠٪ كما تعتبر الإمارات مركزا لإعادة صادرات المملكة من التمور لعدد من الدول مثل ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وبعض الدول الأخرى.

ودعا الزامل الحكومة الإماراتية لإعادة الوضع كما كان في السابق موضحا أننا في دول الخليج نعمل ضمن أسرة واحدة وكشف الزامل عن توجه الدولة لإنشاء مركز وطني للنخيل والتمور في المملكة وقال تدرس وزارة الزراعة ومجلس الغرف السعودية بناء على طلب المقام السامي مشروعاً لإنشاء المركز الوطني للنخيل والتمور وهو في مراحله النهائية مبينا ان إنتاج المملكة من التمور يصل الى مليون طن والصادرات لا تشكل سوى ٤٪ فقط وهناك ٥٠ مصنعا للتمور في المملكة وتبلغ القيمة السوقية للتمور ما يقارب ٩ مليارات ريال.

وشدد الزامل على أهمية الصادرات ودورها في الاقتصاد الوطني موضحا ان الصادرات السعودية غير النفطية بلغت خلال الستة اشهر من العام الحالي ٢٠٠٦م ٣٥,٥ مليار ريال وستصل مع نهاية العام حسب تقديرات مركز تنمية الصادرات السعودي الى ٧٠ مليار ريال وفي عام ٢٠٠٨م ستصل الى ٨٥ مليار ريال مؤكدا على أهمية إنشاء هيئة للصادرات السعودية وقال ان الدولة تجاوبت مع مطالبنا بإنشاء الهيئة ووزارة التجارة رفعت توصياتها بهذا الخصوص الى لجنة الإصلاح الإداري.

وتابع: كلنا امل بصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد ورئيس لجنة الإصلاح الإداري بالتوجيه بالإسراع بإنشاء الهيئة هذا العام وبين الزامل ان الصادرات السعودية شهدت نموا كبيرا خلال الأعوام السابقة وهذا دليل على متانة الاقتصاد السعودي وجودة المنتجات السعودية مبينا ان الإمارات والصين والكويت والأردن تشكل النسبة الأكبر من الصادرات السعودية بقيمة تتجاوز ١٩ مليار ريال وحول الصادرات الى العراق أوضح الزامل أنها تقارب ٤ مليارات ريال وان معظم الصادرات السعودية الى العراق تذهب بشكل غير مباشر عن طريق الأردن والكويت والإمارات مبررا انخفاض الصادرات السعودية الى العراق بسبب الأوضاع الأمنية.

وأكد الزامل على أهمية الملتقى الثاني للمصدرين السعوديين قائلا ان انعقاده في ظل ظروف محلية وإقليمية وعالمية مواتية جدا لنمو قطاع الصادرات غير النفطية وانتشارها في الأسواق الخارجية منوها في هذا الصدد بالإصلاحات والتطوير والتنمية الاقتصادية الشاملة التي تشهدها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الذي يقود شخصيا حركة الإصلاح والتطوير وأشار الزامل في هذا الصدد الى لقاءات خادم الحرمين المتوالية مع رجال الأعمال السعوديين في إطار زياراته الخارجية ومنهم مصدرون ومستثمرون لهم نشاطات تصديرية داخل المملكة وخارجها ورعايته لاجتماعات مجالس الأعمال السعودية مع نظرائها في الدول التي زارها واطلاعه على نماذج المنتجات السعودية في المعارض التي أقيمت في عدد من تلك الدول ومتابعته لنشاطات التصدير للمشركات السعودية المشاركة في تلك المعارض التي أقيمت في عدد من تلك الدول.

وأشاد الزامل بأهمية الملتقى الثاني للمصدرين السعوديين الذي يفتتحه وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم يماني صباح السبت ٢٣ شعبان الجاري واكد ان الملتقى الثاني يكتسب أهميته من كونها المرة الأولى الذي يلتقي فيها رجال الأعمال المصدرون مع المسؤولين الحكوميين في قطاع الصادرات غير النفطية والمسؤولين عن تمويل وضمان الصادرات وغيرها من الجهات ذات العلاقة بهذا القطاع الحيوي الهام ومناقشة هموم المصدرين بمسؤولية وطنية وشفافية عالية واضاف الزامل انه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وتحسن اداء الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بدرجة أساسية على البترول كمصدر رئيسي للدخل، الا ان الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المملكة كان له الأثر الايجابي أيضا على الصادرات السعودية شأنها شأن النشاطات الاقتصادية الأخرى فارتفع حجم الصادات حتى بلغت قيمتها الإجمالية اكثر من ٦٠ مليار ريال في العام الماضي ٢٠٠٥م بزيادة قدرها ٩٪ عن ٢٠٠٤م وهذا التطور الملموس في الصادرات هو من ثمار سياسة الدولة في الانفتاح على الأسواق الخارجية ودعم الصادرات والاستثمارات الى جانب العمل الدعوب من قبل رجال الأعمال المصدرين.